

مشكلة الاندماج والحرب الأهلية في ساحل العاج

The problem of integration and civil war in Ivory Coast

يحي زعفر *

أستاذ مؤقت بجامعة آكلي امحمد أولحاج - البويرة -

Zaferyahia10@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 27-06-2025

تاريخ الإيداع: 17-04-2025

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أزمة الاندماج الوطني والاستقرار السياسي في ساحل العاج، الناتج عن البناء الاجتماعي للإثنيات والانقسامات الاجتماعية والعوامل السياسية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، ظهرت أزمة الاندماج الوطني بإثارة قضية المواطنة والهوية والتمييز بين المواطنين، وتعمق الولاء الإثني على حساب الولاء الوطني. وأدى الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتهجير المناطق الشمالية المسلمة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية في عام 2002م، فقدت الدولة خلالها سيادتها على إقليمها الشمالي، الذي احتله المتمردون، وجنوب تحت سيطرة الحكومة، وتأجلت الانتخابات الرئاسية من عام 2005م إلى غاية 2010م، وبعد الأزمة السياسية التي أعقبتها، كانت هناك هندسة سياسية ودستورية لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية. الكلمات المفتاحية: الاندماج الوطني؛ الهوية؛ المواطنة؛ الحرب الأهلية؛ التعددية الإثنية.

Abstract:

This study addresses the crisis of national integration and political stability in Ivory Coast, resulting from the social construction of ethnicities and social divisions and political and economic factors. From this standpoint, the national integration crisis emerged by raising the issue of citizenship and identity, distinguishing between citizens, and deepening ethnic loyalty at the expense of national loyalty. The political, economic and social exclusion and marginalization of the northern Muslim regions led to political instability and civil war in 2002, during which the state lost its sovereignty over its northern region, which was occupied by the rebels, and the south was under government control. The Presidential elections were postponed from 2005 to 2010, and after the political crisis that followed, there was political and constitutional engineering addressing the root causes of the crisis of national integration and civil war.

Keywords : National integration; Identity; Citizenship; Civil war; Ethnic pluralism.

مقدمة:

تعاني معظم الدول الأفريقية من مشكلة الاندماج الوطني والحروب الأهلية، ومنها ساحل العاج التي تعاني بنيتها من الانقسامات الاجتماعية، فبدلاً أن يشكل التعدد والتنوع في تركيبة المجتمع الإيفواري، أساساً لبناء دولة وطنية قوية معبّرة عن طموحات الشعب الإيفواري، يُثبت الواقع تطور الانقسامات إلى صدامات عنيفة، لتدخل البلاد في حالة عدم الاستقرار السياسي من عام 1999م إلى 2011م.

يتبنّى النظام السياسي الحاكم في كوت ديفوار، هندسة سياسية تؤثر في عدم الاستقرار السياسي، وينتهج سياسة التمييز العنصري ضدّ الجماعات المسلمة الساكنة في الإقليم الشمالي للبلاد، ويقصّبها من عضوية المجتمع الإيفواري، ويهمّشها ويحرمها من حقوقها ونصيبها العادل من الثروة والسلطة، ويعتبرهم أجانب، مما ينطوي عنه غياب الولاء للوطن وللأمة، وبالتالي عدم الاندماج الوطني. وقد أسهم ذلك في النزج بالبلاد في آتون الحرب الأهلية في العام 2002م، والتي هدّدت الوحدة الوطنية بالانقسام. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر التمييز بين المواطنين في ساحل العاج على الاندماج الوطني والاستقرار السياسي؟. وتنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: أدى التمييز بين المواطنين وتهميش وإقصاء الجماعات الإثنية الشمالية من عضوية المجتمع على اعتبار أنهم أجانب إلى خلق أزمة اندماج وطني وحرب أهلية. وأدى الفشل في إرساء قواعد المواطنة وبناء الدولة العصرية إلى زيادة حدة أزمة الاندماج الوطني وعدم الاستقرار السياسي. ولمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على مركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات ومقاربة الدولة – المجتمع ومنهج دراسة الحالة. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: عوامل أزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

المحور الثاني: أزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

المحور الثالث: آليات مواجهة مشكلة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

المحور الأول: عوامل أزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

يتم التطرق في هذا العنصر إلى الدولة والمجتمع في ساحل العاج، بالوقوف على البنية الاجتماعية وخصوصيات المجتمع الإيفواري المنقسم؛ إضافة إلى الاستغلال السياسي واستثارة التعددية من طرف النخب وتعبئة الانقسامات الاجتماعية، باعتبارها الأبعاد والمتغيرات المؤثرة في الأزمة والحرب في كوت ديفوار.

أولاً – البناء الاجتماعي والتعددية في كوت ديفوار:

يُعدّ المجتمع الإيفواري، مجتمع قبلي في أصول بنائه، قائم على أساس إثنولوجي، وروابطه الاجتماعية محددة برابطة الدم، وتسوده النزعة القبلية والولاء المطلق للقبيلة، ويعاني نقصاً في البناء القومي ومشكل القومية، ويحدث فيه التنافر لوجود اختلافات في الأصل والسلالة والدين واللغة⁽¹⁾، يضمّ عدد كبير من القبائل المختلفة مُصنّفة جزئياً عرقياً وجغرافياً إلى أربع مجموعات رئيسية: مجموعة الماندي، والفولتيك في الشمال؛ ومجموعة الأكان والكرو في الجنوب، تتفرّع إلى مجموعات صغيرة، تصل إلى ستين مجموعة إثنية مختلفة⁽²⁾. بالإضافة إلى أقليات أجنبية إفريقية كبيرة، جاءت

¹ عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار الحماني للطباعة، القاهرة، 1970، ص ص 29-37.

² Mariame Maiga, Gender, AIDS and food security Culture and vulnerability in rural Côte d'Ivoire, The Netherlands: Wageningen Academic, 2010, p 25.

من دول الجوار، لها روابط ثقافية ودينية ولغوية قوية مع المجموعات العرقية الرئيسية في المجتمع الإيفواري. بدأت تدفقات الهجرة من هذه البلدان إلى كوت ديفوار منذ استعمار فرنسا للمنطقة عام 1893 واستمرت بعد حصول ساحل العاج على استقلالها عام 1960، وكان هؤلاء المهاجرون أغلبهم مسلمين. ولذلك أثبت المجتمع الإسلامي الهوية الإسلامية في طريقه ليصبح دين الأغلبية، في ظل منافسة دينية مع المسيحية والوثنية.

تُعد المتغيرات والأبعاد الدينية والعرقية والقومية واللغوية، مشكلات تهزّ كيان الدولة الإيفوارية الجديدة وتعرضها للانقسام، بسبب التفرقة العنصرية التي أثرت في العلاقات الاجتماعية، لأن تلك الأبعاد متداخلة في شبكة معقدة، والعلاقة بينها تاريخية متأصلة ومتلازمة ومتراصة وممتدة، سبّبتها الهجرة. فمعظم المسلمين من أصل العرقيتين الشمالييتين ماندي وغور؛ ومعظم المسيحيين ينتمون للعرقيتين الجنوبيتين كرو وكوا. ويمكن التعرف على ديانة عرقية أو بعض الأشخاص من خلال أسمائهم وألقابهم ويستخدم الإيفواريون لغة ديولا للأشخاص من أصول عرقية ماندي أو غور، بالرغم من أنها لغة محلية مشتركة لكل الإيفواريين. وبالرغم من تفتت اللغات بين الشعوب والقبائل، تعد الفرنسية اللغة الرسمية المشتركة ولغة التعليم ووسيلة الاتصال والتواصل بين المواطنين⁽¹⁾. ولقد هاجر السكان الشماليون (مالينكي وسينوفو وديولا) باتجاه مناطق الجنوب وهيمنوا عليها، لكنهم لم يستطيعوا الاندماج والتعايش مع المجتمعات المضيفة لهم، على أسس عرقية ودينية وثقافية⁽²⁾.

ثانيا - تسييس الإثنية وتعبئة الانقسامات في كوت ديفوار:

في إطار مقارنة الدولة - المجتمع، يلاحظ أن للقبيلة في ساحل العاج مشكلاتها السياسية، ولقد وصل الصراع القبلي السياسي حدّة، بلغت حدّ تهديد الوحدة الوطنية، واعتبر شعب ديولا في الشمال غزاة من الأجانب. وبالتالي انعكس البناء الاجتماعي لكوت ديفوار بشكل مسّ الكيان القومي بالضعف والتفكك⁽³⁾. بفعل انقسام النخب السياسية على نفسها، نتيجة تلاقي المصالح، وأدت إلى انقسام الجمهور بتسييسها للتعددية الإثنية واستثارتها وتعبئة الانقسامات الاجتماعية، أي عدم الاستقرار في النخب أدى إلى عدم الاستقرار بين الجماعات المكونة للدولة⁽⁴⁾، فالنخبة السياسية، المختلطة عرقيا ودينيا على المستوى السياسي والاقتصادي، يقابلها المجتمع الإيفواري المتعدد والمنقسم، ما جعل المنافسات والتحالفات عبر الخطوط العرقية والدينية التي غدّت الصراع على السلطة⁽⁵⁾، في ظل غياب قيم المواطنة، والعنصرية المقيتة وبالتالي تعزيز الولاءات الفرعية دون الوطنية وتنميتها خاصة أثناء الانتخابات وتوزيع المناصب السياسية والموارد الاقتصادية. هذه إستراتيجية النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي في ساحل العاج، وهي عامل مهم ومؤثر في أزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية.

¹ Geir Skogseth, Côte d'Ivoire: Ethnicity, Ivoirité and Conflict, Report, LANDINFO, 2 November 2006, pp 5-12. www.landinfo.no › asset , retrieved 8/7/2021

² Marshall-Fratani Ruth, "The war of who is who": Autochthony, Nationalism, and Citizenship in the Ivoirian Crisis", *African Studies Review*, v. 49, n. 2 (September 2006), pp. 9 - 43.

³ Skogseth, *op. cit.* , pp 28, 29.

⁴ راجنيلد نورداس، الشيطان في الديمغرافيا: الدين والهوية والحرب في كوت ديفوار. في جاك جولدستون، إريك كوفمان، و مونيكا دافي توفت (المحررون). *الديمغرافيا السياسية كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الأمن الدولي والسياسة الوطنية؟* (ص ص 371 - 391). أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص ص 380 - 385.

⁵ Skogseth, *op. cit.* , p 28.

يُمكن تفسير الضغط السياسي للمجتمع الإيفواري في مسألة الحدود بين "نحن" و"هم"، ذلك أن الطبقة السياسية قامت بالتسويق السياسي للهويات الأوليّة (الدين، العرق،... الخ)⁽¹⁾. وأدت سياسة "الإيفوارية" إلى انقسام سياسي وكسر اجتماعي، وأثرت على العلاقات الاجتماعية الجزئية، من خلال التطعيم البطيء في الجسم الاجتماعي الإيفواري، وخلقت أزمة الرابطة الاجتماعية من خلال علامة الفصل بين "نحن" و"الآخرين"، "الإيفواريين الحقيقيين" و"الإيفواريين المزيفين" أو "الأجانب". وهو ما خلق شرخ في بناء الأمة وتكاملها⁽²⁾. إنها ظاهرة التعبئة القومية المتطرفة، لفئات من المجتمع حول الانتماء الإقليمي، بسبب الصراعات داخل النخبة، والمخاطر السياسية للصراع على السلطة، وتفاقم بسبب الخطاب الإثنوغرافي القومي الراديكالي المتطرف للحزب الحاكم وأجهزته والتلاعب السياسي للعرق وتسييس الإثنية، بإثارة الهوية واتخاذ سياسة "الإيفوارية"، والتي لا يمكن حصرها في الجانب السياسي، بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي وغيرها⁽³⁾. وبالتالي أدى ذلك إلى أزمة عدم الاندماج الوطني.

ولعل خير دليل على ذلك الخطابات التحريضية على أسس عرقية والفتنة التي قام بها ما يسمى "الوطنيون الشباب" وتداولهم لوثيقة في صيف عام 2005، تحت شعب الغرب الكبير على الاتحاد والالتفاف وراء الرئيس غباغبو وتأييده؛ وتدعو إلى العنف على أسس عرقية وتشير إلى قضية تملك وحياسة الأراضي والعلاقات بين السكان الأصليين و"غير المتجانسين" في كوت ديفوار⁽⁴⁾.

المحور الثاني: أزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

يناقش هذا العنصر بالتحليل، واقع أزمة الاندماج السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي والديني والثقافي، وقضية المواطنة والهوية، ويقف على حالة عدم الاستقرار السياسي في كوت ديفوار.

أولاً - أزمة الاندماج السياسي والعسكري في كوت ديفوار:

1- أزمة الاندماج السياسي:

أ- علو الولاءات الفرعية على الولاء الوطني:

يمكن قياس علو الولاءات الفرعية التّحتيّة الضّيقّة على حساب الولاء الوطني في كوت ديفوار من خلال مؤشرات النظام الحزبي الإثني-الديني-القومي والجغرافي، المشكّل في إثنيات سياسية والذي يكون فيه التعبئة والحشد أثناء الانتخابات لكسب التأييد، حسب الانتماءات والانتساب لذلك النظام الحزبي وليس على أساس البرنامج السياسي للمرشح، ويبدو ذلك من خلال السلوك التصويتي للهيئة النّاخبة وتوجهاتها الانتخابية⁽⁵⁾.

لقد بيّنت نتائج الانتخابات في سنوات 2000م، 2001م، 2002م، علو الولاءات دون الوطنية الإثنية والدينية والمناطقية والقومية على حساب الولاء الوطني، ودلّت على الاستقطاب والاصطفاف وحجم التأييد والمساندة والدعم

¹ Francis Akindes, Conclusion, En F. Akindes, A. Babo, A. Outtara, D. Gadou, R. Y. Gnabeli, M. Fofana, et al (Éds). *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (pp 251-255). Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011, pp 251- 255.

² Alfred Babo, "L'étranger à travers le prisme de l'ivoirité en Côte d'Ivoire : retour sur des regards nouveaux", *Migrations Société*, v. 24, n. 144 (novembre – décembre 2012), pp. 99- 120.

³ Richard Banégas, "Côte d'Ivoire: Patriotism, Ethno nationalism and Other African Modes of Self- Writing", *African Affairs*, v.105, n. 421 (2006), pp. 535 - 552.

⁴ Fratani Ruth, *op. cit.*, pp. 9 - 43.

⁵ نورداس، مرجع سابق، ص 381.

الذي يحظى به كل مرشح وحزبه بين أعضاء الجماعة الإثنية والدينية والقومية والمنطقة التي ينتهي إليها⁽¹⁾. ولقد وصلت درجة الولاء إلى حدّ التظاهر بأصوات الغضب وحتى العنف والمواجهة بين أنصار المترشحين، وهو ما انعكس في حدوث العنف الانتخابي والصراع السياسي بين الجماعات والنظام السياسي⁽²⁾.

ب- الإقصاء السياسي والصراع على السلطة:

شكل دستور 1 أغسطس 2000 أزمة اندماج وطني وعامل تقسيم وتجزئة للمجتمع الإيفواري، فقد قنّ وكرّس التمييز العنصري والفصل، ووسّع فجوة الانشقاق بين الشعب الإيفواري، وبين الانقسام بين الشمال والجنوب، المسلمين والمسيحيين في أزمة دستورية بأبعاد إثنية، لما تضمنه في مواد الجنسية من تفرقة، حيث جاء في المادة 35 منه "يجب أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية إيفواري بالولادة، ومولوداً لأب وأم، هما إيفواريان بالولادة. وألاً يكون لديه جنسية أخرى"⁽³⁾. هذه المادة متنازع عليها بحرب أهلية أدت إلى تقسيم دولة وتحطيم وحدة الجمهورية.

بناءً عليه، أقصي حزب التجمع الديمقراطي الجمهوري ومرشحه الحسن واتارا من المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2000، على اعتبار أن أصله من بوركينا فاسو، ومنه أُسْتُبعد مؤيّدوه من عرقية جولا المسلمين ومنطقة شمال كوت ديفوار من المشاركة السياسية، باعتبارهم ينتمون لحزب الأجانب⁽⁴⁾ وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية 2010، حاول "غباغبو" استبعاد ملايين المسلمين من التصويت فيها، وأثناء إجرائها حاول المجلس الدستوري إلغاء نتائج سبعة أقاليم في الشمال صوتت كلها للحسن واتارا⁽⁵⁾.

ت- أزمة الشرعية:

تظهر أزمة الشرعية في كوت ديفوار في الانقلاب العسكري والمحاولات الانقلابية، وممارسة السلطة دون إجراء انتخابات شرعية (2005-2010). تمت الإطاحة بالرئيس هنري كونان بيديه من السلطة إثر انقلاب عسكري نفذته الجنرال روبرت غي في 24 ديسمبر 1999، في الوقت الذي كان فيه قادة حزب تجمع الجمهوريين معتقلين. ويُلاحظ عدم رضا المحكومين بالحاكم من خلال أصوات الغضب والمظاهرات والاضطرابات العنيفة التي شهدتها البلاد والتي قُمعت بقوة، طالبت برحيل الرئيس غباغبو وإسقاط النظام، والرغبة في الاستيلاء على السلطة، ويبدو ذلك جلياً في محاولة الانقلاب التي حدثت في 18 سبتمبر 2000، والمحاولات الفاشلة التي أعقبتها⁽⁶⁾. لاسيما في 7 يناير 2001، من بعض

¹ Roch Yao Gnabli, "Les enjeux politiques de l'immigration d'origine ouest-africaine dans la presse écrite en Côte d'Ivoire (1990-2007)," En F. Akindès, A. Babo, R. Y. Gnabli, D. Gadou, A. Ouattara, M. Fofana, et al (Éds), *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011), pp 63- 82

² منظمة الوحدة الإفريقية، تقرير الأمين العام عن الوضع في كوت ديفوار، الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على مستوى السفراء، الدورة 71. أديس أبابا، 2000/11/23. الرابط: www.peaceau.org/uploads>71-report... التصفح يوم 2018/12/12

³ Cote D'Ivoire's Constitution of 2000, Article 35.

www.constituteproject.org/constitution/Cote_D'Ivoire_2000. Retrieved 1/6/2021

⁴ منظمة الوحدة الإفريقية، تقرير الأمين العام عن الوضع في كوت ديفوار، مرجع سابق.

⁵ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، 2011/2/25، ص 7. على الرابط

https://undocs.org/ar/A/HRC/16/79 ، تاريخ الاطلاع 2022/1/2

⁶ Philippe Decraene, "L'éviction du président Konan Bédié: une revue des faits," *Afrique Contemporaine*, dossier Cote d'ivoire, n. 193 (1^{er} trimestre 2000), pp.3- 8. Et voir aussi – Azoumana Ouattara, "Le coup d'Etat de décembre 1999 ou la fin de l'«exception militaire ivoirienne» : les mutations de l'armée ivoirienne depuis 1960," En F. Akindès, M. Fofana, A. Babo, A. Ouattara, D. Gadou, A. Aghi Bahi, et al (Éds), *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011), pp 190-198.

الضباط المسلمين في الجيش الإيفواري وشارك فيها أجانب من بوركينافاسو⁽¹⁾. وهكذا تحول بلد ساحل العاج إلى ساحة للمعارك والانقلابات العسكرية، كان آخرها المحاولة الانقلابية الفاشلة في 19 سبتمبر 2002، والتي تحولت إلى تمرد مستمر، فجّر جنود مسلمون من الشمال بسبب تعرضهم إلى التمييز من طرف النظام الحاكم على أسباب عنصرية ودينية، ومنه دخلت البلاد في الحرب الأهلية، تأجلت فيها الانتخابات عدة مرات من 2005 إلى 2010م⁽²⁾.

2- أزمة الاندماج العسكري:

تصدّعت المؤسسة العسكرية وتفكّكت على أسس عرقية، أثناء الحرب الأهلية انقسم الجيش الإيفواري، وظهرت فيه فرق عززت لإثارة استقطابات شديدة، فبعض الضباط بقوا موالين للجيش ومعسكر الرئيس غباغبو، بالإضافة لنشأة فصائل عسكرية وانتشار الميليشيات والحراس؛ وبعض العسكريين شكلوا معسكر القوات المسلحة للقوات الجديدة، بدلا من مجرّد جيش إيفواري واحد موحد قوي⁽³⁾. ظهرت ثلاث حركات متمردة: الحركة الوطنية لكوت ديفوار؛ والحركة من أجل العدالة والسلام؛ والحركة الوطنية الإيفوارية للغرب الكبير، خلال تمرد 19 سبتمبر 2002. تحالفت كلها في حركة واحدة "القوات الجديدة" لكوت ديفوار، وشكلت طاقمها وهيكلها، وتم تقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرتها إلى عشر مناطق، كل منطقة يحكمها قائد عسكري⁽⁴⁾. وفي مقابل ذلك جدّت الحكومة 4000 متطوع في ديسمبر 2002، "جنود بلي جودي"، طرحوا مشاكل كبيرة في الاندماج في الجيش لأنهم يتصرفون كجيش داخل الجيش. ورغم أن اتفاقيات ليناس ماركوسي 2003م حدّدت جيش جديد لكوت ديفوار⁽⁵⁾، إلا أنها بقيت منقسمة بجهازين أمنيين، أحدهما تديره الدولة والثاني يديره المتمردون. وزاد تفكك الجيش في أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية 2010، وظهور القوات الجمهورية لكوت ديفوار التابعة للحسن واتارا، وبالتالي أصبحت فكرة بناء جيش جمهوري موحد ومندمج ضرورة ملحة لإيقاف الحرب وحماية الوطن⁽⁶⁾.

ثانيا - أزمة الاندماج الاجتماعي والثقافي في كوت ديفوار:

1- أزمة الاندماج الاجتماعي:

تتمثل في أزمة العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في مستوى المعيشة بين سكان شمال البلاد وجنوبها، إذ تطوّرت التفاوتات من عام 2002 إلى 2008، حسب المنطقة والمجموعة العرقية في مستوى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية، المنخفض في الشمال والمرتفع في الجنوب، في مختلف المجالات والقطاعات، مثل قطاع الخدمات الأساسية: الكهرباء ومياه الشرب والنظافة وتحسين الصرف الصحي⁽⁷⁾؛ وقطاع التربية والتعليم: التفاوت من حيث عدد المتدربين والمدرّسين وعدد المؤسسات التربوية وتوزيع الإعانات المدرسية⁽⁸⁾؛ وقطاع الصحة: الفجوة متسعة من حيث الوصول إلى

¹ "The New Racism: The Political Manipulation of Ethnicity in Côte d'Ivoire," Human Rights Watch, vol.13, no.6 (28 August 2001), p 5 <https://www.hrw.org/report/2001/08/28/new-racism/political-manipulation-ethnicity-cote-divoire>, retrieved 7/7/2021

² نورداس، مرجع سابق، ص 376، 390.

³ Azoumana Ouattara, *op. cit.*, pp 193, 180.

⁴ Moussa Fofana, "Des Forces Nouvelles aux Forces Républicaines de Cote d'ivoire," *Politique Africaine*, n° 122 (Juin 2011), pp. 161-178.

⁵ Ouattara Azoumana, *op. cit.*, pp 170, 200- 202.

⁶ Fofana, *op. cit.*, pp. 161-178.

⁷ Bédia François Aka et al., Etat des lieux des inégalités en Cote d'Ivoire, (Octobre 2020), pp. 66-83. sur Papiers de recherche: <https://www.afd.fr>. Consulté le 12 Avril 2022

⁸ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011، الأزمة الخفية النزاعات المسلحة والتعليم، ص 166، 167. على الرابط

خدمات الرعاية الصحيّة وعدد المراكز الصحية والأطباء والممرضين والأدوية⁽¹⁾. وتظهر اللامساواة القائمة على المنطقة وعضوية الجماعة في توزيع متوسط الإنفاق السنوي للفرد، الذي مثّل سنة 2002 في مجموعة أكان 1.7 ضعف مثيله في مجموعة ماندي الجنوب. وفي سنة 2008 كان نصيب الفرد من متوسط الإنفاق السنوي في مجموعة أكان 1.3 ضعف نصيب الفرد في مجموعة غور (فولتيك)⁽²⁾. ولقد نتج عن الصراع في كوت ديفوار انعكاسات اجتماعية خاصة بالهجرة والنزوح، وذلك بتدفق اللاجئين، وعودة "الجالية" من كوت ديفوار إلى بلدانهم الأصلية⁽³⁾.

2- أزمة الاندماج الديني والثقافي:

تظهر أزمة الاندماج الديني في كوت ديفوار من خلال التمييز والتمهيش والإقصاء والمضايقات والقمع والاضطهاد والإبادة الجماعية، التي تعرض لها المسلمون من قبيلة جولا نتيجة انتمائهم الديني والعرقى وبدا ذلك واضحا في عهد الرئيس غباغبو، حيث وصلت الأزمة إلى حدّ المواجهة المعلنة بين المسلمين والمسيحيين، وهناك من اعتبرها حرب دينية، ذلك أن الرئيس غباغبو سعى إلى تصفية المسلمين بواسطة إنشاء ميليشيات عسكرية موالية له، والتي قامت بختف المسلمين والاعتداء عليهم وذبحهم وقتلهم، وحرقت مساجدهم. ويلاحظ هذا بوضوح في أزمة الانتخابات الرئاسية 2000 وما بعدها⁽⁴⁾.

تتمثل أزمة الاندماج الثقافي في كوت ديفوار في توظيف الإيفوارية الأصلية في المجال الثقافي، وأدى التلاعب بها من طرف أفراد ذوو نوايا مختلفة إلى الخروج من الإطار الثقافي الإيفواري، الذي كان من المفترض أن يجمع الشعب الإيفواري ويحدث التكامل الإفريقي، الذي يشكل مزيجا من التقاليد والحداثة، ولكنه قسّمه وكان عائقا أمام اندماج بعض الأشخاص في الأمة، وانقطع الرابط الثقافي في أسلوب العيش بمرجعيات الانتماءات والخصوصيات العرقية والدينية، وذلك بمعارضة المجموعات العرقية في الشمال مع تلك الموجودة في الجنوب، وتصنيف الإيفواريين إلى درجات، وفي إطار الثقافة والمجتمع وتعقيدات بناء الأمة، أصبحت العلاقات الاجتماعية بين الجماعات داخل المجتمع الإيفواري علاقات أفقية، متوترة ولا يبدوا هناك استعداد للتعايش بين الجماعات الإيفوارية كشركاء في المجتمع، خاصة بعد إقصاء فئة الديولا من عضوية المجتمع الإيفواري وأصبح يُنظر إلى الآخرين كأعداء وغزاة، بدلا من العيش في وئام وتكامل يتجاوز الوعي انتماؤه الأولية بالجمع بين الثقافات المتنوعة وتعزيز التماسك الاجتماعي، الذي يتحقق من خلال الترسخ الثقافي القوي الذي توفره الثقافة الإيفوارية. لقد عاش الشعب الإيفواري في حالة إغراء الانغلاق على الذات وغاب التعايش الثقافي والانفتاح على الآخر في إطار الهوية الثقافية⁽⁵⁾. ولذلك يبدو من خلال ملاحظة التطورات داخل المجتمع الإيفواري أن المقاربة ثقافية والمشكل ثقافي بالدرجة الأولى.

https://books.google.dz/books?isbn=9236041914 ، تاريخ التصفح 2019/06/10

¹⁻ Bédia François Aka et al., Analyse de l'impact de la crise de 2002 sur les inégalités en Côte d'Ivoire, (septembre 2020), sur Papiers de recherche: <https://www.afd.fr>. Consulté le 6 Septembre 2023

²⁻ Bédia François Aka et al, Etat des lieux des inégalités en Cote d'Ivoire, *op. cit.*, pp. 27- 37.

³⁻ Richard Banégas, Marshall-Fratani Ruth, "Côte d'Ivoire, un conflit régional?", *Politique africaine*, n°89 (Mars 2003), pp. 5 - 11.

⁴⁻ The New Racism: The Political Manipulation of Ethnicity in Côte d'Ivoire, *op. cit.*, p. 8.

⁵⁻ Ramsès Boa Thiémélé, "Ivoirité, Identité culturelle et intégration africaine: logique de dédramatisation d'un concept", *Synergies Afrique Centrale et de l'Ouest*, n. 3 (2009), pp. 75-83.

ثالثا- أزمة الاندماج الوطني في السياق الاقتصادي:

1- قضية النزاع حول الأراضي الريفية:

دخلت كوت ديفوار في صراع دموي بين ما يُطلق عليهم المواطنون الإيفواريين "الأصليين" وغير المواطنين "الأجانب"، حول ملكية الأراضي الريفية، بعد صدور القانون رقم 98-750 المؤرخ في 23 ديسمبر 1998، المتعلق بقانون الأراضي الريفية، والذي يُشترط فيه "أن يكون ملاك الأراضي الريفية من كوت ديفوار"، ويجب استبعاد غير الإيفواريين. وأثناء تنفيذ هذا القانون، أُقصي المهاجرون الأجانب، الذين ليس لديهم الجنسية الإيفوارية من الاستفادة من شهادات الأرض وسندات الملكية⁽¹⁾، وانتزعت منهم الأراضي الريفية، التي كانوا يزرعونها منذ مدة ومُنحت للإيفواريين الأصليين، مما أدى إلى الدخول في النزاعات العقارية. ولعلّ خير دليل على ذلك الصراعات التي نشأت بين السكان الأصليين والمهاجرين في أبوبو في جنوب شرق ساحل العاج، نتيجة التعارض أو التناقضات بين قانون الأراضي العرفي؛ وقانون الأراضي الريفية⁽²⁾. وقد جاء اتفاق ليناس ماركوسي في يناير 2003، يؤكد استمرار العمل بقانون 1998 مع إدخال تعديلات عليه تسمح لأبناء مستأجري الأراضي الريفية بوراثة عقود الإيجار طويلة الأمد⁽³⁾. وبالتالي فإن حل مشكلة تملك الأراضي الريفية مرتبط بحل مشكلة اكتساب الجنسية وبطاقة الهوية⁽⁴⁾.

2- قضية الفساد:

أصبح الاقتصاد الإيفواري، خلال الحرب الأهلية، منقسم إلى قسمين: اقتصاد للقوى الجديدة واقتصاد للحكومة في كل القطاعات: التجارة، الزراعة، الصناعة، المالية والضرائب، لأكثر من سبع سنوات وكل من الحكومة والقوى الجديدة غارق في فساد اقتصادي ومالي وإداري، وكلا الطرفين يقدم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، حتى صار الوضع في شمال كوت ديفوار شبيه باقتصاد أمراء الحرب، يسيطر قادة القوى الجديدة على التجارة في شمال البلاد، يستغلّون ويصدرون الموارد الطبيعية المختلفة بطرق غير مشروعة، ويفرضون ضرائب على التجارة البرية، وعلى الخدمات العامة. ولعلّ خير دليل على ذلك انقسام السلطة التنظيمية لإدارة البن والكافو بين الهيئة المركزية للقوى الجديدة في الشمال؛ واللجنة التي أنشأتها الحكومة في الجنوب وتورطت في قضية فساد، وبالتالي تفكك النسيج الاقتصادي، حيث قضى الفساد على فعالية التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص⁽⁵⁾.

رابعا- مشكلة الهوية والحرب الأهلية في كوت ديفوار:

أدت أزمة الهوية إلى اندلاع حرب أهلية والمشكل الأساسي فيها هو: من هو "الأجنبي" ومن هو الإيفواري في البلاد؟، إنها الوطنية، فالذي ينتمي إلى الوطن "الإيفواري" يتمتع بحقوق المواطنة، السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية

¹ Abou Kanaté, "Le foncier rural et la crise ivoirienne", 23/10/2012, sur <https://www.agenceecofin.com/avis-d-expert/2310-7221-le-foncier-rural-et-la-crise-ivoirienne>. Consulté le 21 Septembre 2023

² Amon Jean-Pierre Koutoua, N'Guessan Jérôme Aloko, & Akou Don Franck Valéry Loba, "La Gestion du foncier au centre des conflits entre autochtones et migrants a abouabou au sud-est de la Cote d'Ivoire," *Journal Africain de Communication Scientifique et Technologique*, n. 49 (Mai 2017), pp. 6477- 6488.

³ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 27 يناير 2003 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة،

2003/1/27، ص. 8. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2003/99>، شوهد يوم 2022/1/14

⁴ Koutoua, A. J.-P., Aloko, N. J., & Loba, A. D, *op. cit.*, pp. 6477- 6488.

⁵ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 7 أكتوبر 2009 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1572 (2004) بشأن كوت ديفوار، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المقدم عملاً بالفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 1842 (2008)، 2009/10/9، ص. 53-77. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2009/521>، تاريخ الاطلاع 2022/1/14

...الخ، والذي لا ينتمي إلى الوطن "الأجنبي"، يُحرم من حقوق المواطنة. هذا التمييز هو جوهر الصراع، والذي عبّر عنه نظام "غباغبو"، معتبرا التمرد "هجوم إرهابي أجنبي". إنها حرب "من هو" على حد تعبير "مارشال فراتاني ريث". وقد عبّر المتمردون وقادتهم عنها بحرب تحديد الهوية، مُشيراً أحدهم إلى أن مالىنكي موجودين في البلد منذ القرن الثاني عشر⁽¹⁾. ولمعرفة من هو الإيفواري اتخذت حكومة غباغبو إجراء قانوني، يتعلق بتحديد الهوية، ينص على الإجراءات والشروط الواجب توافرها في طالب بطاقة الهوية الإيفوارية CNI، والتي تُثبت مكان ميلاده على أرض كوت ديفوار، وذلك بالرجوع إلى مسقط رأسه من والديه وقريتهم الأصلية، ويجب عليه إحضار شهود محليين من هذه القرية، يشهدون على أنه ينتمي إلى القرية وولد فيها ووالديه في الأصل من تلك القرية. وإذا لم يستطع إثبات ذلك فهو "أجنبي" ويُسأل من أين أتى؟!⁽²⁾.

تضمّن مفهوم المواطنة وتعريف المواطن الإيفواري، الإقصاء الاجتماعي، وهو ما خلق مستوى أعلى من الإحباط والاستياء لدى فئة كبيرة من المجتمع العاجي. وبالتالي أصبح هناك سكان غير متجانسين، مواطنين من الدرجة الثانية، ليس لهم منفذ للمشاركة السياسية، ولهذا وصفوا الدولة بمصطلحات أبوية، ذلك أن علاقتهم مع الدولة ذات اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل، وتصوّروا حقوقهم وواجباتهم كمواطنين تميل إلى أن تكون سلعا خاصة تم استهلاكها⁽³⁾.

أصبحت الأوضاع محفوفة بالمخاطر ومعقدة ومضطربة، ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في 19 سبتمبر 2002، قام النظام الحاكم بالإبادة والتطهير العرقي في بعض مناطق الوطن وطرّد آلاف الغرباء من أراضيهم؛ وفي مقابل ذلك قاوم وحارب المتمردون في الشمال من أجل إثبات الذات والانتماء للوطن.

وهكذا تشكل معسكرين متصارعين، الأول: يمثله مواطنو الدرجة الأولى ونظام "لوران غباغبو" الذي قام بتشكيل ميليشيات "الشباب الوطنيين" بزعامة تشارلز بليه جوديه وميليشيات "الدفاع عن النفس" المؤلفة من شباب أصليين، والميليشيات الإقليمية المكونة من السكان الأصليين الشباب. وقامت هذه الميليشيات بالعنف والخطابات القومية المتطرفة المعادية للأجانب، وأصبحت فرق الموت تجوب الشوارع والأحياء وتزرع الرعب في أوساط السكان؛ ويمثل المعسكر الثاني، مواطنو الدرجة الثانية المتمردون بزعامة غيلوم سورو، يحاربون ويطالبون بانتمائهم للوطن. وأخذ الصراع بين المعسكرين منحنى تصاعدي من أجل السيطرة على الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽⁴⁾. وارتكبت أبشع الأعمال الوحشية والعنف الشديد ضد المدنيين، وتم تجنيد الأطفال من كلا الطرفين (الميليشيات الموالية للحكومة؛ والمتمردين)⁽⁵⁾.

يبدو جلياً أثر البناء الاجتماعي في المجتمع الإيفواري المنقسم في عملية تقاسم السلطة (الديمقراطية) والاستقرار السياسي، وهو ما عالجتته اتفاقية ليناس ماركوسي في 24 جانفي 2003 جملة وتفصيلاً، حيث لبّت مطالب المتمردين بمعالجة قضية الجنسية والمواطنة، والسماح للمهاجرين من دول الجوار بالترشح في الانتخابات وإدماجهم في الهيئة

¹ - Fratani Ruth, *op. cit.*, pp. 9 - 43.

² - Ousmane Dembele, "Côte d'Ivoire: la fracture communautaire," *Politique africaine*, n°89 (Mars 2003), pp. 34 - 48.

³ - Lauren M. MacLean, *Informal Institutions and Citizenship in Rural Africa Risk and Reciprocity in Ghana and Côte d'Ivoire*, Cambridge: Studies in comparative politics, 2010, pp 226- 232.

⁴ - Fratani Ruth, *op. cit.*, pp. 9 - 43.

⁵ - Magali Chelphi-den Hamer, *Youngest Recruits Pre-War, War & Post-War Experiences in Western Côte d'Ivoire*, Amsterdam University Press: Pallas Publications, 2010.

الناخبة؛ وتشكيل حكومة جديدة كان للمتمردين فيها حقائب وزارية مهمة⁽¹⁾، إلا أن صعوبة تنفيذ الاتفاق أدّى إلى انهيار مشروع السلام، وأفضى النزاع المسلح إلى إنشاء منطقة الثقة وهي منطقة عازلة، فاصلة بين الجانبين، وبقيت البلاد منقسمة إلى شطرين إلى غاية 2007م.

خريطة 1 توضح الأزمة في كوت ديفوار 2002 – 2007م



المصدر: الخريطة من إنشاء هيرفي بارمنتيه Hervé Parmentier، مأخوذة من مرجع:

Christian Bouquet, La crise ivoirienne par les cartes, (juin 2007), pp 1- 19. sur Géoconfluences: <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Afsubsah/AfsubsahDoc5.htm>, Consulté le 3 Février 2024

بعد محاولات التسوية والسلام، التي كان آخرها اتفاق واغادوغو الموقع في 4 مارس 2007، الذي جلب الأفاق لنهاية الحرب الأهلية، التي قتل فيها حوالي 3000 شخص ونزح ما يصل إلى 700000 شخص، ومن نتائجها أصبحت كوت ديفوار دولة هشة، وانعكست آثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الوطنية⁽²⁾، وممارسة الرئيس لوران غباغبو الحكم لمدة خمس سنوات إضافية دون إجراء انتخابات، ثم أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية في 28 نوفمبر 2010 عن تشكيل معسكرين متوازيين متصارعين، رئيسان لبلد واحد، لكل منهما حكومته ووزراؤه وسفراؤه في الخارج وقواته المسلحة، أحدهما "لوران غباغبو" المسيحي الجنوبي من عرقية بيتي (الأكان) في القصر الرئاسي بمساندة الجيش وأعضاء حكومته وأنصاره، في مقابل الآخر "الحسن واتارا" المسلم الشمالي من عرقية ديولا (الماندي) في فندق لوغولف مع أعضاء حكومته وقواته المسلحة وأنصاره. وبعد فشل المساعي السلمية التي قام بها المجتمع الدولي للتسوية بإعلانه فوز "واتارا" في الانتخابات، رفض "غباغبو" التخلي عن السلطة. ودخلت القوتان المسلحتان في مواجهة، نتج عنها أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وقتلى وجرحى ونزوح المدنيين، وتم حسم المعركة الضارة بقصف جوي من قوات ليكورن الفرنسية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمواقع القوات الموالية لـ "غباغبو"، واعتقال القوات الجمهورية لكوت ديفوار الرئيس السابق غباغبو في 11 أبريل 2011، ليتولى "واتارا" الرئاسة في 21 مايو 2011م⁽³⁾.

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 27 يناير 2003 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن..... مرجع سابق، ص ص. 2- 10.

² Maiga, *op. cit.*, p. 27.

³ Fofana, *op. cit.*, pp. 161-178.

المحور الثالث: آليات مواجهة مشكلة الاندماج الوطني والحرب الأهلية في كوت ديفوار

يتحقق الاستقرار السياسي والاندماج الوطني في كوت ديفوار بالتمسك بالوحدة الوطنية: وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الإيفواري والأمة، وبناء دولة الحق والقانون وإرساء قواعد المواطنة وتكريس العدالة الاجتماعية، بالتوزيع العادل للثروة والموارد السياسية، واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة على أسس ديمقراطية بتوسيع مجال المشاركة السياسية، يسمح لمختلف مكونات المجتمع العاجي ومناطق الدولة دون إقصاء أو تهميش لفئة معينة.

أولاً- آليات الاندماج السياسي والعسكري في كوت ديفوار:

1- آلية الاندماج السياسي:

أ- التحالف السياسي:

تشكلت كتلة سياسي "تجمع الهوفويي للديمقراطية والسلام RHDP"، في سنة 2005، جمع الديانتين الإسلام والمسيحية الكاثوليكية، والمنطقتين الشمالية والجنوبية، والقبيلتين بولي وجولا، والسيدان كونان بيديه والحسن واتارا والحزبين الرئيسيين: التجمع الديمقراطي الجمهوري RDR والحزب الديمقراطي لساحل العاج PDCI، فجمعوا مواردهم وتعاونوا فيما بينهم لخوض الانتخابات الرئاسية في كتلة واحدة والفوز فيها، تحقيقاً للتداول السلمي على السلطة، وذلك بالتنافس ضد "لوران غباغبو" الأنجليكاني من قبيلة بيتي، مرشح حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية FPI والأغلبية الرئاسية LMP، لهزيمته⁽¹⁾. وفعلًا حقق هذا التحالف السياسي هدفه المنشود بتأييد الحسن واتارا في الانتخابات الرئاسية وتوليّه السلطة سنة 2011م.

ب- التمثيل السياسي وتوزيع المناصب السياسية:

نصّت اتفاقية ليناس ماركوسي على تشكيل حكومة مصالحة وطنية لتقاسم السلطة، وبعد تولي "الحسن واتارا" رئاسة الجمهورية الإيفوارية، تشكل النظام السياسي الجديد في سلطته التنفيذية من وزراء في الحكومة الجديدة، أغلهم مسلمون؛ وفي سلطته التشريعية، أصبح رئيس المجلس الشعبي الوطني غيوم سورو، والذي كان رئيس الوزراء السابق والأمين العام للقوات الجديدة⁽²⁾. وفي الدستور الجديد 2016، أصبح البرلمان يتكون من غرفتين: الجمعية الوطنية؛ ومجلس الشيوخ، الذي يضمن تمثيل المجتمعات الإقليمية والإيفواريين المقيمين خارج كوت ديفوار، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، لثلثي الأعضاء، بالاقتراع العام غير المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتم تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ من قبل رئيس الجمهورية من بين الإيفواريين الذين يثبتون خبرتهم وقدرتهم وكفاءتهم في مختلف المجالات⁽³⁾. وهكذا يُنصّب، الشخص المناسب في المكان المناسب، دون إقصاء أو تمييز.

2- آلية الاندماج العسكري:

اندمج المسلمون في الأجهزة الأمنية والعسكرية بوصول الحسن واتارا إلى سدة الحكم، حيث عين قائد المتمردين في منصب رئيس الوزراء وأصبح رئيس أركان الجيش، والذي كان رئيس أركان القوات الجديدة أثناء الأزمة واندماج الكثير من

¹ - Zié Coulibaly, "L'héritage d'Houphouët-Boigny ou l'avenir du RHDP," *Géoeconomie*, n. 73 (2015), pp. 121-134.

² - الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير المرحلي النهائي للأمن العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، 2017/1/31، ص. 5. الرابط

<https://undocs.org/ar/S/2017/89> ، شوهيد يوم 2019/1/8

³ - Côte d'Ivoire's Constitution of 2016, Article 87/89. www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC. Retrieved 31/05/2021

المتمردين الذين شكلوا الجناح العسكري للقوات الجديدة أثناء الأزمة، في مناصب سيادية في المؤسسات العسكرية والأمنية وغيرها، وفي إطار عملية الإدماج هذه تشكل جيش وطني إيفواري جديد تحت اسم "قوات الجمهوريين FRCI"⁽¹⁾، وبالتالي أصبح هناك توازن وتكافؤ في الفرص بين المسلمين وغيرهم في تَوَلَّى المناصب في الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية بناء على معيار الخبرة والقدرة والكفاءة دون تمييز أو عنصرية.

ثانيا- الآليات القانونية والدستورية للاندماج الوطني:

يعد بناء دولة القانون والمؤسسات، آلية أساسية لتحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والذي شكل سمة مركزية للمشهد الإيفواري بعد أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية 2010، إذ تطلّب الأمر لمواجهة أزمة الاندماج الوطني والقضاء على التمييز العنصري في كوت ديفوار، اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة توحيد دولة منقسمة، وبناء السلام وذلك بوضع الوحدة الوطنية فوق كل اعتبار ومعالجة المشاكل والقضايا الجوهرية (الجنسية والمواطنة وإصلاح لوائح ملكية الأراضي)، التي تسببت في حدوث أزمة الاندماج الوطني.

ففيما يتعلق بالآليات القانونية لمعالجة قضية الجنسية أجرت الجمعية الوطنية تعديلا للقانون المتعلق بالجنسية وإجراءات اكتسابها، وبالتالي أصبح بإمكان الرعايا الأجانب الذكور الحصول على الجنسية الإيفوارية عن طريق الزواج والإعلان، سنة 2013. كما اتخذت الجمعية الوطنية إجراءات تمنح الجنسية الإيفوارية للأفراد المقيمين في كوت ديفوار منذ ما قبل سنة 1972، فضلا عن أطفالهم⁽²⁾. لاسيما القانون رقم 2013 - 653 المؤرخ في 13 سبتمبر 2013، المتعلق بشروط الحصول على الجنسية عن طريق التصريح. ومنذ أكتوبر 2013 بدأت كوت ديفوار تطبق اتفاقية 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية⁽³⁾ واتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بآلية الدستور لمعالجة قضية الجنسية والمواطنة، فقد نص الدستور الجديد 2016، في مادته 55 على أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية حصريا من الجنسية الإيفوارية، ومولودا من أب أو أم من أصل إيفواري. وهي نفس الشروط المطلوبة لتولي المنصب المستحدث في هذا الدستور "انتخاب نائب الرئيس". وفي الدستور الجديد، يسمح لوالدي المرشح الرئاسي بأن يكونا قد حصلا في السابق على جنسية دولة أخرى. كما يمكن للمرشح الرئاسي نفسه أن يكون قد حصل على جنسية أخرى من قبل، ولكن يجب التنازل عنها قبل تقديم ترشيحه. وهكذا تم إلغاء العديد من معايير الأهلية لمنصب الرئيس والتي كرّست التفرقة والتمييز العنصري في المجتمع الإيفواري⁽⁵⁾.

أما بخصوص معالجة مشكلة حيازة الأراضي الريفية، فقد اعتمدت كوت ديفوار آليات قانونية، عدلت بموجبها الجمعية الوطنية القانون المتعلق بحيازة الأراضي في 23 أغسطس 2013، حيث منح هذا القانون أصحاب الأراضي في

¹ Fofana, *op. cit.*, pp. 161-178.

² الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، 2013/12/24، ص 2. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2013/761> ، شوه يوم 2018/5/2

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الخبير المستقل بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان، 2014/1/13، ص. 9. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/25/73> ، شوه يوم 2019/4/22

⁴ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 كوت ديفوار، 2014/2/3. ص. 15. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/19/CIV/1> ، تاريخ التصفح 2020/1/2

⁵ Côte d'Ivoire's Constitution of 2016, Article 55/78, *op. cit.*

المناطق الريفية مهلة عشر سنوات إضافية لإثبات حقوقهم العرفية على الأراضي المشمولة بالنظام العرفي⁽¹⁾، لاسيما القانون رقم 655 المؤرخ في 13 سبتمبر 2013، يعدل المادة 6 من القانون رقم 750 الصادر في 23 ديسمبر 1998، المتعلق بنظام العقارات الريفية بالصيغة المعدلة بالقانون رقم 412 - 2004 المؤرخ في 14 أغسطس 2004، كما وضعت الحكومة برنامج وطني لضمان حيابة العقارات الريفية⁽²⁾. ولقد عالجت المادة 12 من الدستور الجديد 2016 قضية حيابة وملكية الأراضي الريفية، والتي يفسرها القانون بتحديد قواعد التملك والتنازل عنها ونقل ملكيتها⁽³⁾.

ثالثا - آلية الاندماج الاجتماعي:

تتمثل الآليات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وربط كافة الجماعات بشعور الانتماء والعيش المشترك في ظل الدولة الوطنية الواحدة، لتعزيز مشروع التعايش السلمي والوحدة وتحقيق الاستقرار السياسي والتداخل الاجتماعي، عن طريق المصالحة الوطنية بغية الوصول إلى توافق وطني وإجماع الفرقاء بواسطة "لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة CDVR"، التي تركزت مهمتها على تحقيق المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي بين طوائف كوت ديفوار. وذلك بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال عقدين من الصراع السياسي (1990 - 2011م)، وتحديد قائمة الضحايا وضرورة تقديم تعويضات للمتضررين من الأزمة⁽⁴⁾، وهو ما قامت به اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، التي ضببت قائمة موحدة بضحايا الأزمات، لتدفع لها التعويضات⁽⁵⁾.

خاتمة:

نستنتج مما تقدم أن أزمة الاندماج الوطني في ساحل العاج، كانت نتيجة ممارسات التمييز العنصري بين المواطنين، والإقصاء الذي تعرض له سكان الشمال الإيفواريين المسلمين في إطار الصراع على السلطة. ومنه فإن تسييس الإثنية والتعبئة القومية، مثلت متغيراً حاسماً في تطور مشكلة الاندماج الوطني، وتفكك المجتمع الإيفواري، وهددت الوحدة الوطنية بالانقسام في الحرب الأهلية التي تخبطت فيها البلاد، وزادت حالة عدم الاستقرار السياسي، وذلك بفعل وضع قيود دستورية عام 2000م. وما نتج عنه غياب الإنسان الوطني وبالتالي تعمقت الولاءات دون الوطنية، التي غلبت المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة والولاء للوطن.

لقد فشلت الدولة في تحقيق الاندماج، وأخفقت في أن تكون ممثلة لتوازن عادل بين الجماعات المختلفة، ونتج عن سياسات التمييز الإثني شرخ كبير في بناء الدولة - الأمة، وأصبحت قضية المواطنة، التي تُعد من الأسباب المباشرة لأزمة الاندماج الوطني والحرب الأهلية، جوهر الصراع في كوت ديفوار، والتي بمقتضاها تم استبعاد قطاع كبير من المواطنين، وفاضت آثارها على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، وعلى عملية بناء الدولة الإيفوارية الحديثة. كما أن ضعف الإرادة السياسية الحقيقية وغياب الوعي الوطني حال دون الوصول إلى توافق سياسي يجمع الفرقاء ويحقق الاندماج الوطني.

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مرجع سابق، ص 2.

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 كوت ديفوار، 2014/2/3، ص 16. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/19/CIV/1>، تاريخ التصفح 2020/1/2

³ Côte d'Ivoire's Constitution of 2016, Article 12, *op. cit.*

⁴ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الخبير المستقل بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، محمد عياط، 2015/4/27، ص 18، 19. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/29/49>، تاريخ الاطلاع 2022/1/14

⁵ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير المحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مرجع سابق، ص 6.

بعد سنة 2011م بدت بوادر تحقيق التعايش والانسجام بين مختلف الشعوب العاجية، من خلال المصالحة الوطنية والدستور الجديد، الذي تبني مفهوم مختلف ومركب للقومية يستوعب التعددية الإثنية والدينية والثقافية، ويشمل حقوق الإنسان والعدالة للجميع في إطار المواطنة.

قائمة المراجع:

أولا. باللغة العربية:

الكتب:

1. راجنيلد نوردا، "الشیطان في الديمغرافيا: الدين والهوية والحرب في كوت ديفوار"، في جاك جولدستون وإريك كوفمان ومونيكا دافي توفت (تحرير)، الديمغرافيا السياسية كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الأمن الدولي والسياسة الوطنية؟ (ص ص 371-391). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014.
2. عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1970

المواقع الالكترونية:

1. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011، الأزمة الخفية النزاعات المسلحة والتعليم. على الرابط <https://books.google.dz/books?isbn=9236041914> ، تاريخ التصفح 2019/06/10
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان، 2014/1/13، الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/25/73> شوهد يوم 2019/4/22
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الخبير المستقل بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، محمد عياط، 2015/4/27. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/29/49> ، يوم 2022/1/14
4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 كوت ديفوار، 2014/2/3. الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/19/CIV/1> ، تاريخ التصفح 2020/1/2
5. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير المحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، 2017/1/31. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2017/89> ، شوهد يوم 2019/1/8
6. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 7 أكتوبر 2009 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1572 (2004) بشأن كوت ديفوار، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المقدم عملا بالفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 1842 (2008)، 2009/10/9. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2009/521> ، تاريخ الاطلاع 2022/1/14
7. منظمة الوحدة الإفريقية، تقرير الأمين العام عن الوضع في كوت ديفوار، الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على مستوى السفراء، الدورة 71. أديس أبابا، إثيوبيا، 2000/11/23. الرابط www.peaceau.org/uploads/71-report... التصفح يوم 2018/12/12
8. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 27 يناير 2003 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة، 2003/1/27. الرابط <https://undocs.org/ar/S/2003/99> ، شوهد يوم 2022/1/14

9. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار،

2013/12/24، الرابط <https://undocs.org/ar/S/2013/761> ، شوهذ يوم 2018/5/2

10. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، 2011/2/25.

على الرابط <https://undocs.org/ar/A/HRC/16/79> ، تاريخ الاطلاع 2022/1/2

ثانيا. باللغة الأجنبية:

1. Aka Bédia François et al., Etat des lieux des inégalités en Cote d'Ivoire, (Octobre 2020), sur Papiers de recherche: <https://www.afd.fr>. Consulté le 12 Avril 2022

2. Aka Bédia François et al., Analyse de l'impact de la crise de 2002 sur les inégalités en Côte d'Ivoire, (septembre 2020), sur Papiers de recherche: <https://www.afd.fr>. Consulté le 6 Septembre 2023

3. Akindes Francis, Conclusion, En F. Akindes, A. Babo, A. Outtara, D. Gadou, R. Y. Gnabelli, M. Fofana, et al (Éds). *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (pp 251-255). Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011.

4. Babo Alfred, "L'étranger à travers le prisme de l'ivoirité en Côte d'Ivoire : retour sur des regards nouveaux", *Migrations Société*, v. 24, n. 144 (novembre – décembre 2012), pp. 99- 120.

5. Banégas Richard, "Côte d'Ivoire: Patriotism, Ethno nationalism and Other African Modes of Self-Writing," *African Affairs*, v.105, n. 421 (2006), pp.535 - 552.

6. Banégas Richard, Ruth Marshall-Fratani, "Côte d'Ivoire, un conflit régional?," *Politique africaine*, n°89 (Mars 2003), pp.5 - 11.

7. Bouquet Christian, La crise ivoirienne par les cartes, (juin 2007), pp 1- 19. sur Géoconfluences: <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Afsubsah/AfsubsahDoc5.htm> , Consulté le 3 Février 2024

8. Cote D'Ivoire's Constitution of 2000, www.constituteproject.org › constitution › Cote_D'Ivoire_2000. Retrieved 1/6/2021

9. Côte d'Ivoire's Constitution of 2016, www.ilo.org › dyn › natlex › docs › ELECTRONIC. Retrieved 31/05/2021

10. Coulibaly Zié, "L'héritage d'Houphouët-Boigny ou l'avenir du RHDP," *Géoéconomie*, n. 73 (2015), 121- 134.

11. Decraene Philippe, "L'éviction du président Konan Bédié: une revue des faits," *Afrique Contemporaine*, dossier Cote d'ivoire, n. 193 (1er trimestre 2000), pp.3- 8.

12. Dembele Ousmane, "Côte d'Ivoire: la fracture communautaire," *Politique africaine*, n°89 (Mars 2003), pp.34 – 48.

13. Fofana Moussa, "Des Forces Nouvelles aux Forces Républicaines de Cote d'Ivoire," *Politique Africaine*, n° 122 (Juin 2011), pp. 161-178.
14. Hamer Magali Chelipi-den, *Youngest Recruits Pre-War, War & Post-War Experiences in Western Côte d'Ivoire*, Amsterdam University Press: Pallas Publications, 2010.
15. Kanaté Abou, "Le foncier rural et la crise ivoirienne", 23/10/2012, sur <https://www.agenceecofin.com/avis-d-expert/2310-7221-le-foncier-rural-et-la-crise-ivoirienne>. Consulté le 21 Septembre 2023
16. Koutoua Amon Jean-Pierre, Aloko N'Guessan Jérôme, & Loba Akou Don Franck Valéry, "La Gestion du foncier au centre des conflits entre autochtones et migrants a abouabou au sud-est de la Cote d'Ivoire," *Journal Africain de Communication Scientifique et Technologique*, n. 49 (Mai 2017), pp. 6477- 6488.
17. MacLean Lauren M, *Informal Institutions and Citizenship in Rural Africa Risk and Reciprocity in Ghana and Côte d'Ivoire*, Cambridge: Studies in comparative politics, 2010.
18. Maiga Mariame, *Gender, AIDS and food security Culture and vulnerability in rural Côte d'Ivoire*, The Netherlands: Wageningen Academic, 2010
19. Ouattara Azoumana, "Le coup d'Etat de décembre 1999 ou la fin de l'«exception militaire ivoirienne» : les mutations de l'armée ivoirienne depuis 1960," En F. Akindès, M. Fofana, A. Babo, A. Ouattara, D. Gadou, A. Aghi Bahi, et al (Éds), *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011).
20. Ruth Marshall-Fratani, "The war of who is who": Autochthony, Nationalism, and Citizenship in the Ivoirian Crisis", *African Studies Review*, v. 49, n. 2 (September 2006), pp. 9 - 43.
21. Skogseth Geir, *Côte d'Ivoire: Ethnicity, Ivoirité and Conflict*, Report, LANDINFO, 2 November 2006, www.landinfo.no/asset, retrieved 8/7/2021
22. "The New Racism: The Political Manipulation of Ethnicity in Côte d'Ivoire," Human Rights Watch, vol.13, no.6 (28 August 2001). <https://www.hrw.org/report/2001/08/28/new-racism/political-manipulation-ethnicity-cote-divoire>, retrieved 7/7/2021
23. Thiémélé Ramsès Boa, "Ivoirité, Identité culturelle et intégration africaine: logique de dédramatisation d'un concept", *Synergies Afrique Centrale et de l'Ouest*, n. 3 (2009), pp. 75-83.
24. Yao Gnabeli Roch, "Les enjeux politiques de l'immigration d'origine ouest-africaine dans la presse écrite en Côte d'Ivoire (1990-2007)," En F. Akindès, A. Babo, R. Y. Gnabeli, D. Gadou, A. Ouattara, M. Fofana, et al (Éds), *Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence* (Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2011).